زاوية

المصالحة الوطنية تبدأ من المصالحة مع الماضي

لؤي عبد الإله

تسود قناعة واسعة اليوم بضرورة تحقيق المصالحة الوطنية. لكن الصورة التي تدور في أذهان الكثير من أنصار هذه الفكرة تنطلق من تبني تجارب أخرى لا تمت بصلة لتاريخ العراق المعاصر وما ترتبت عليه من قناعات فكرية تحولت إلى جزء من نسيج الفرد الروحي والشعوري. هناك من يدعو إلى تقليد جنوب أفريقيا. يعترف البيض الذين ألحقوا أذى بالسود أثناء نظام التمييز العنصري بأخطائهم فيصفح ضحاياهم عنهم. والبعض يتبنى فكرة فتح صفحة جديدة كما جرى في التشيلي، وكما طرحه الكاتب المسرحي التشيلي آرييل دورفمان في مسرحيته (الموت والخادمة) بتبني مبدأ الصفح من منطلق أن الانتقام سيجعل الضحية في نفس موقع الجلاد.

لكنني أرى أن مسار العراق مختلف كثيرا عن مسارات تلك البلدان الأخرى التي مرت بنفس تجاربنا وهذا ما يؤول إلى اختلاف عنها في أسباب الوصول إلى (حقول القتل) التي رسخها النظام السابق. أتذكر أنني قرأت تقريرا قبل أكثر من خمسة أعوام يدور حول الوشاية داخل المجتمعات التي سادتها أنظمة شمولية. وفيه يقدر المؤلف عدد المتورطين بالتعاون مع أجهزة الأمن بالوشاية (بالآخرين أو المشاركة في تعذيبهم) داخل العراق في حدود ٢٥٪ من عدد الراشدين. أي هناك واحد من كل أربعة متورط في جرائم النظام السابق. وحتى لو كانت النسبة الحقيقية أقل من هذه الأرقام فإن النتيجة أكثر فجائعية من أي تصور معقول.

بالنسبة لي، المصالحة الوطنية الحقيقية هي تلك التي تستند إلى المصالحة مع الماضي. فخلال عمر الدولة العراقية القصير الذي لم يتجاوز خمسا وثمانين سنة ظل مبدأ مسح الذاكرة من أية حقبة سياسية سابقة هو السائد. ولتحقيق ذلك كان على أي حكم لاحق أن يقوم بحذف كل الإشارات التي تدل على وجوده في الماضي وتأكيد أن الشمس لم تشرق على الأرض إلا عند بدء الأخير. ومن خلال تحويل العهد السابق إلى (كاريكاتير) وتحويل رموزه إلى (مهرجين) يتعمق الشعور لدى الجميع صغارا وكبارا بأنهم لا يمتلكون ماضيا.

كذلك هي الحال مع الحاكم الجديد: فهو يشعر بأنه ليس امتدادا للماضي، بل هو الذي تمكن من محوه وبفضل ما أنجزه يكون كمن بعث الحياة من جديد بكل أبناء رعيته (هذه الحالة ترسخت حتى لدى المبدعين العراقيين بشكل عام. بغياب فكرة التواصل والتراكم عبر ما قدمه الأسلاف أصبح الكثير منا يعيش فكرة وهمية: الإبداع بدأ مني وسينتهي بي!)

انظروا إلى ما جرى حينما برزت الدولة العراقية عام ١٩٢٢: قام المربي السوري ساطع الحصري الذي أشرف على وضع المناهج التربوية برسم صورة معتمة شديدة لكل ماضي العراق القريب. أصبحت كل الشرور التي لحقت العراق بسبب الدولة العثمانية. وأصبحت فترة المماليك عصرا مظلما، جاء على أعقاب عصر ذهبي. لكن الحال لم تكن هكذا أبدا. يكفي أن تقرأوا كتاب (أربعة قرون من تاريخ العراق) لستيفن لونكريك حتى تكتشفوا أن وضع العراق قبل دخول السلطان سليمان القانوني إلى بغداد عام ١٥٣٤ كان عبارة عن أجزاء مفككة لا يجمعها جامع بعد مرور ما يقرب من ٢٥٠ عاما على الغزو المغولي الذي أدى تخريب نظام الري فيه إلى ضياع معظم أراضيه الزراعية وتحوله إلى مكان تتنقل فيه العشائر البدوية بحثا عن الكلأ لماشيتها، أو تجنب حقيقة أن إصلاحات مدحت باشا عام ١٨٦٩ هي ليست إصلاحات فقط بل هي أسس أولية ضرورية لما سيبنى فوقه من دولة بعد احتلال الجيش البريطاني للعراق عام ١٩١٨، بالمقابل بنيت صورة متخيلة للعالم العربي في عصره الذهبي لا تمت بصلة للمسار التاريخي الحقيقي لكل بلد فيه.

تكررت هذه الحالة بطريقة أكثر بشاعة بعد انقلاب (ثورة) ١٤ تموز ١٩٥٨، فمن خلال محاكم المهداوي تحول ساسة العهد الملكي ومفكروه إلى قردة لا يستحقون إلا السخرية والشتائم. فكأنما لم تكن تلك الفترة التي وضعت أولى اللبنات لبروز مجتمع مدني في العراق ما بين عامي ١٩٢٢و١٩٥٨ سوى عهد مظلم آخر لم يتحقق فيه سوى القهر والظلم والقمع والاستبداد ولم يبق في ذاكرة الناس أي شيء مضيء من تلك التيارات السياسية والفكرية والفنية التي ازدهرت منذ أواخر الأربعينات، أو حقيقة أن العراق كان مكتفيا زراعيا بفضل إنتاجه المحلي.

منذ تلك اللحظة حدث شرخ عميق في كيان الفرد الروحي. فبغياب أي نموذج من الماضي سواء كبناء أم فرد أم مجموعة تمثل العراق، اختفى الانتماء للوطن وبرز الانتماء للحزب. كانت الصراعات المؤجلة التي ظلت بذرة بانتظار التفتح داخل حركة الضباط الأحرار جاهزة للنمو بعد إسقاط العهد الملكي على يدها وقتل رموزه. وها نحن نشهد استقطابا مرعبا بين تيارين: شيوعي وقومي.

كذلك هو الحال حينما وقع انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣، كل ما تحقق من إيجابيات في عهد عبد الكريم قاسم طليت باللون الأسود على أيدي الانقلابيين الجدد. وأصبح الهدف البدء من جديد عبر القسر. كل أحداث الماضي تافهة وسيئة. الخير يبدأ الآن فقط. إنه الطوفان والانطلاق من جديد بلا أثقال الماضي.

هذا المسح المتكرر للماضي الذي ظلت تقوم به الانقلابات والثورات خلق عجزا في التواصل بين أبناء الجيل الواحد والأجيال المتعاقبة. فما الذي يجمع الأفراد الذين يعيشون في بقعة ما من هذا العالم سوى ارثهم المشترك: ذاكرتهم الجمعية. بينما كل ما يحيطهم يشير إلى غياب البوتقة التي نجمت هذه الذاكرة عنها، وأعني هنا الماضي. كل سلطة تأتي تبدأ بتغيير المناهج الدراسية وإتلاف الكتب المرتبطة بالحقبة السابقة: ظل ما قام به جيش هولاكو من تدمير للكتب يتكرر مع بروز حكم ما على أشلاء النظام الذي سبقه. ما الذي كان يشير إلى وجود الحكم الملكي الذي تشكلت كل أجيال النخبة المثقفة في حاضنته بعد عامين من سقوطه؟ أي عام ١٩٦٠ بدلا من ذلك استخدمت عبارة (العهد البائد) لخلق إحجام عميق في نفوس الأجيال الشابة من التواصل مع ماضي آبائهم وأجدادهم القريب. كذلك هو الحال بعد عشرة أعوام على اغتيال عبد الكريم قاسم حينما اختفت كل آثار السنوات الخمس الأولى من عمر الجمهورية الدموي. ولعل ذلك سيتكرر بعد خمسة أعوام من اليوم فيتم نسيان العهد الذي بدأ مع انقلاب ١٧ تموز ١٩٦٨ وانتهى في ٩ نيسان ٢٠٠٣ مع الاحتلال الأمريكي لبغداد تاركا وراءه أجيالا أخرى بلا ذاكرة.

باعتقادي، ما هو مطلوب اليوم فتح صفحات الماضي وإعادة النظر في تفاصيله ومحاولة إيجاد كنوزه التي طمرت تحت طبقات من التراب. ما نحتاج إليه اليوم لا أركيولوجيون يقومون بالتنقيب عن عصور تنتمي إلى ما قبل ٣٠٠٠ عام بل إلى أركيولوجيين ينقبون في احشاء القرن العشرين الذي صاغنا. ولتنفيذ هذه المهمة نحن بحاجة إلى أعداد كبيرة من المحللين النفسيين والمؤرخين والاجتماعيين والاقتصاديين والفنانين وغيرهم.

كل ذلك سيصب في تقديم إجابة عن ثلاثة أسئلة مترابطة، الأول هو: كيف أصبح الانتماء إلى الوطن بالمرتبة الثانية أو الثالثة وحل محله الانتماء إلى الحزب؟ (واليوم أصبحت الطائفة أو العشيرة هي البديل عن الحزب). الثاني: ما الذي يجب القيام به لإعادة موقع الوطن إلى المرتبة الأولى أو قريب منها في الأقل، والثالث؟ كيف يمكننا جعل الأجيال الجديدة تفتخر بعراقيتها؟

بمناسبة مرور ٤٢ عاما على اغتياله

عبد الكريم قاسم ما له و ما عليه

باقر جاسم محمد

في فجر الرابع عشر من تموز ١٩٥٨ قاد الزعيم ، أو العميد ، الركن عبد الكريم قاسم مجموعة من الضباط و الوحدات العسكرية للقيام بانقلاب عسكري ؛ و بعد مرور أقل من ثلاث ساعات استطاع الانقلابيون أن يفرضوا سيطرتهم على البلاد. قد حدثت في هذا الوقت القصير مجزرة دموية للأسرة الملكية الحاكمة ، وبعد ذلك بيومين لنوري السعيد رئيس الوزراء المزمن ، و تم تغيير نظام الحكم من الملكية الى الجمهورية ، وتم إصدار دستور مؤقت. وقد سمي هذا الانقلاب بثورة الرابع عشر من تموز ، نظرا للتأييد الساحق الذي لقيه الانقلاب من عامة الشعب ، و كذلك للحب الكبير الذي منحه الناس بتلقائية لقائد الانقلاب ، و رئيس الوزراء بعد ذلك ، عبد الكريم قاسم الذي كان ذا شخصية كارزمية قوية تميزت بالعفة و البساطة و الشجاعة.

و قد كان من نتائج هذا الانقلاب أن بدأت مرحلة من الحكم النمطي الذي يعتمد على شجاعة (الزعيم) الأوحد و نزاهته و عفته، و هي أمور حقيقية أقر بها أعداء الرجل قبل أصدقائه و أشار إليها باحثون أكاديميون و شهود عيان مختلفون في كتب و أبحاث علمية صدر بعضها في عهد البعث مثل كتاب حنا بطاطو (العراق) و كتاب (ثورة الرابع عشر من تموز) للباحث ليث عبد الحسن الزبيدي وكتب أحمد فوزي و العميد الركن إبراهيم خليل الزوبعي. بيد أن من حقائق الأمور أن النزاهة و الشجاعة و التعفف عن المال العام هي بعض الصفات الإيجابية التي لا ينكرها على الرجل إلا جاحد، كما أنها من الصفات التي تعد شروطا جوهرية للحاكم، و لكنها لا تكفي لوحدها و إنما يجب أن تتكامل مع صفات أخرى يجب أن تتوافر في الحاكم حتى يتيسر له أن يخدم شعبه و يمكن أبناء الشعب الآخرين من خدمة بلادهم ؛ فأين أخطأ الرجل و أين أصاب؟ هذا هو السؤال الذي سنحاول الإجابة عليه في هذه المقالة و سنركز على الأمور الجوهرية ومن دون إغراق في التفاصيل.

يشير الأستاذ عبد الرزاق الصافي في لقاء على قناة المستقلة عرض في نهاية عام ٢٠٠٤ الى أن مشكلة (ثورة) تموز تكمن في أن السلطة التي قامت بعد ١٤ تموز كانت تعاني من شرخ ناتج من أن الحكومة التي تم تشكليها بعد الانقلاب كانت في واد و الشعب في واد آخر، وذلك لأن عبد الكريم قاسم حين شكل الوزارة أدخل فيها قوى وطنية و قومية مختلفة، لكنه لم يعين فيها من الشيوعيين أحدا على الرغم من أنهم كانوا أبرز جهة عملت على إسقاط النظام الملكي وعلى الرغم من شعبيتهم الواسعة، فكان الشارع يساريا ماركسيا بينما كانت الحكومة و أجهزتها التنفيذية ولا سيماالأمنية منها قد بقيت تحت سيطرة العناصر الرجعية. ففي الوقت الذي تحول إشراك الشيوعيين في السلطة الى مطلب جماهيري، كانت القوى الرجعية و القومية تعمل على محاربة الشيوعيين في الشارع و الإعداد لانقلاب يمكنها من حكم البلاد بصورة مطلقة.

و لكننا نعتقد أن مجرد إشراك الشيوعيين في الحكم كان سيمثل تزويقا للسلطة القائمة على نظرية الزعيم الأوحد. و هو أمر ربما كان سيمد من عمر التجربة و يغير من مسارها، و لكنه لم يكن حلا جذريا لأزمة السلطة في زمن عبد الكريم قاسم ؛ ذلك إن الحل الحقيقي لتلك الأزمة كان يتمثل في توجيه السلطة على نحو مختلف تماما و ذلك بإطلاق الحياة الحزبية السليمة و بأجراء انتخابات عامة و السماح للشعب باختيار ممثليه في برلمان منتخب بحرية. و كان من شأن مثل هذه الانتخابات أن تظهر حجم القوى القومية التي تحولت الى أسلوب المزايدات السياسية في مواجهة الرجل متسترة وراء جمال عبد الناصر. و قد يقول قائل إن هذا الكلام عن القوى القومية ليس سوى كلام كاره لها، و الحق إن السياق التاريخي أثبت أن تلك القوى كانت تزايد على عبد الكريم قاسم و على الشيوعيين لإغراض بعيدة كل البعد عن الشعارات التي رفعتها ولاسيما المطالبة بالوحدة الاندماجية مع الجمهورية العربية المتحدة بزعامة جمال عبد الناصر. فهي بعد أن تحولت الى أداة طيعة بيد الحكومة المصرية أثناء صراعها على السلطة، فشلت في تحقيق الوحدة التي طالبت بها بعد نجاحها بالوصول الى السلطة في العراق، سواء من قبل البعثيين أم من قبل الأخوين عارف، و الأسوأ أن البعثيين لم يحققوا الوحدة حتى بعد وصولهم الى السلطة في بلدين متجاورين هما سوريا و العراق، لا بل دخل البعثيون في البلدين في صراع مهلك و عداء عجيب مما يثبت على نحو لا شك فيه، أنهم ما كانوا إلا مزايدين. و فضلا عن ذلك فأن من شأن تلك الانتخابات، لو جرت في حينه، أن تفضح الطبيعة الدكتاتورية للنظم العربية القائمة آنذاك و تمثل سدا بوجه المغامرين السياسيين من أمثال البعثيين الذين لم يصلوا الى السلطة إلا عبر الانقلابات و تظهر حجمهم الحقيقي بين الناس. و لكن هذا الأمر كان أكبر من قدرات و طبيعة عبد الكريم قاسم نفسه الذي كان عسكريا ممتازا شهدت له فلسطين، لكنه لم يكن ذا حظ من المعرفة و الحنكة السياسية، كانت فكرته عن الحكم لا تتحمل تصور وجود بديل له (يقود) الشعب، فهو دكتاتور يمثل ما سمى لاحقا بالمستبد العادل. و لكن ربما نجد للرجل عذرا في طبيعة المناخ السياسي السائد آنذاك. فالأنموذج الناصري كان يغري بالتقليد، كما أن أنموذج ستالين لم يكن قد تم فضحه بعد على نحو واسع.

و الحقيقة المهمة التي يجب أن نؤكد عليها هي أن الرجل قد أدى كل ما يستطيع معتقدا أن حب الناس له سيعصمه من الغدر و أن العفو عما سلف سيثمر مع القوى المعادية له التي كانت تعمل ليل نهار على نسف السلطة السياسية القائمة. فالرجل كان يقارن محبة الناس له مع عزلة النظام الملكي السابق فيتوهم أن ذلك يكفيه شر الانقلابات. كما فاته أن من يأتي بالانقلاب يذهب بالانقلاب.

فماذا حصل بعد ذلك ؟

في الثامن من شهر شباط من العام ١٩٦٣ حدث انقلاب شباط الدموي الذي جاء بحزب البعث و بعض القوميين المتحالفين معهم الى السلطة. و قد واجه الانقلاب مقاومة شعبية باسلة فضلا عن مواجهة رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم و بعض رفاقه بشجاعة و مسؤولية قل نظيرها و لكن الأساليب الرجولية في المواجهة لم تستطع لجم قوى الظلام فكانت حصيلة الأيام الأولى من حكمهم بضعة آلاف من الشهداء، في مقدمتهم عبد الكريم قاسم نفسه الذي قتل بعد أقل من ثلاثين دقيقة من محاكمة صورية جرت في دار الإذاعة من دون أن يعطى فرصة للدفاع عن نفسه ؛ كما شملت قائمة الشهداء نخبة من العسكريين و المدنيين من شتى أنحاء العراق، الذي دخل في نفق ليل البعث المظلم حتى الثامن عشر من تشرين حين أطاح عبد السلام عارف بالمجموعة البعثية. و قد قامت وزارة الثقافة و الإعلام العراقية في العام ١٩٦٤ بتوثيق جرائم البعثيين في كتاب أصدرته بعنوان (المنحرفون).

و قد أكتسب هذا الكتاب شهرة واسعة حتى أنه حين جاء البعثيون مرة أخرى للسلطة في انقلابهم الأسود في ١٧ تموز ١٩٦٨ استعملوا هذا الكتاب نفسه في خداع الناس عامة و الحركات السياسية خاصة فكانوا يزعمون أنهم يحتفظون بنسخ من كتاب (المنحرفون) و يراجعونه باستمرار حتى لا يرتكبوا الأخطاء نفسها. ويعلم الجميع كيف نفذ البعثيون كلامهم هذا على مدى فترة حكمهم التي امتدت لمدة ٣٥ عاما.

لقد حفلت فترة حكم عبد الكريم قاسم بجملة من الإنجازات الاقتصادية و السياسية تمثلت بالبدء بتنفيذ مشاريع صناعية و زراعية و عمرانية واسعة النطاق كان مجلس الإعمار المنحل قد رسم خططها، كما تم إصدار قانون رقم ٨٠ الذي أعاد للعراق حرية التصرف و التنقيب عن النفط في كل الأراضي التي لم تستغلها شركات النفط، خرج العراق من المنطقة الأسترلينية و من حلف بغداد. غير أن الحياة السياسية ظلت معطلة تماما و أخفق عبد الكريم قاسم في رؤية منابع القوة لدى الشعب العراقي كما اخفق في رؤية مصادر الخطر التي حاقت به و بالبلاد عموما فكانت نتائجها وبالا على الجميع. كما أنه أخطأ حين طالب بالكويت في حركة تفتقر للفهم السليم لمعطيات الواقع و التاريخ و الجغرافية السياسية. و من أخطائه المهمة عدم تفهمه و تفاهمه مع الحركة الوطنية الكردية مما أدى الى اندلاع القتال في منطقة كردستان العراق. و لعل أهم أخطائه على الإطلاق هو توفيره المناخ الملائم و الدافئ للأفاعي النائمة.

أخيرا نقول لقد مضى الرجل بما له و ما عليه ناصع الثوب لم تمتد يداه للمال العام فكان آخر الفرسان الذين اجتهدوا فأصابوا حينا و أخطأوا حينا آخر.

أزمة الخطاب الديني والنخب السياسية

عبد الواحد شبل

تسيد الخطاب السياسي العراقي على الساحة الاعلامية العراقية والعربية منذ سقوط النظام الدكتاتوري ، وأخذ حيزه الطبيعي من المساحة الاعلامية وخاصة المرئية منها (الفضائيات) في حين خلت أغلب وسائل الأعلام العراقية من أي خطاب ديني ، وغيب هذا الخطاب بالكامل عن وسائل الأعلام العربي. وما سنتعرض له من ذكر للخطاب الديني العراقي سيكون مقتصراً على الجانب المحلي الضيق. وفي كلا الخطابين لم يحاول السياسي ورجل الدين أن يقدما التصور الحقيقي والحل الأمثل لمعالجة الحالة الأمنية المزمنة للبلد.

لقد اكتفت النخب السياسية بتقديم برامج سياسية وقتية تعالج الوضع السياسي الجديد، وهي برامج ذات طابع سياسي محض. وفي الغالب، كانت تنطوي على عمق معرفي ورصيد تجريبي في ميادين العمل السياسي، وقد خاضوا غمار هذه البرامج بأنفسهم نتيجة لطول الفترة المظلمة للحكم المبائد. وبذلك، استطاع الخطاب السياسي أن يملأ الجزء اليسير في الساحة الإعلامية العراقية والعربية. ويحقق نجاحه بشكل واضح، ساعده في ذلك فظاعة الجرم الذي ارتكبه النظام السابق، فهو يفوق حد التصور والخيال ويمكن إثباته والبرهنة عليه بطرق سهلة وبسيطة جداً لا يشوبها أي خلل ولا تدحضها أية احتمالات، وساعده أيضاً خلو الساحة العراقية من أي شكل من أشكال الخطاب السياسي مروجاً ومدافعاً عن أفكار العهد البائد، سوى الخطاب القومي، وهذا الأخير أتخم بالسلبيات العديدة والدجل والانتهازية وسذاجته المفضوحة والمشبعة بالعنصرية والشوفينية والدموية. لذا عزفت على هذا الوتر بعض الشخصيات الوصولية والمرتشية ممن أيدت وساندت النظام السابق، فكانت لهم أصداء بسيطة خرجت إلينا بين الحين والآخر، إلا إنها كانت تخدش سمع وضمير المواطن العراقي والعربي، فلا يعير لها أية أهمية تذكر، وكانت أشبه بالفقاعات ما أن تظهر حتى تتلاشى.

أما الخطاب الديني فهو الآخر تباينت هويته ومضامينه، فهو تارة اكتفى بتأكيد عراقيته ومحاولته إقناع الشارع، بأنه حقيقة حاول النظام البعثي طمسها بشتى الطرق والوسائل، وأن انتماءه لهذه الأرض قديم قدم الإسلام، له منهج صحيح لا يشوبه خلل مما وصم به ولفق عليه على مدار الحكومات والأنظمة السابقة، وإن خطابه هذا لا يعني أنصاره وحدهم بقدر ما يعنى به العالم الإسلامي كله، ولذلك فقد تخلى وتجنب جميع المفردات التي تدعو للتناحر والتباغض وأكد على مبدأ التعايش السلمي للأديان والمذاهب والأعراق ورفع شعاراً له متمثلاً بقوله تعالى"إن أكرمكم عند الله أتقاكم" وقول رسوله(ص) وسلم"لا فضل لعربي على أعجمي إلا بالتقوى". لقد ركز على تربية أبنائه وتغذيتهم بالحفاظ على هويتهم الإسلامية والدفاع عنها أمام أي تحد يهددها أو يحاول مسخها وتبديلها بأية هوية أخرى.

لم يعارض الخطاب الديني أية آلية من آليات الديمقراطية الحرة بل على العكس ساندها وكان أشد الخطابات تمسكاً بها وبآلياتها، كأجراء التصويت والانتخاب لكل فرد في العالم ومبدأ تداول السلطة وتبنى الفيدرالية وتعددها وحق تقرير المصير للشعوب وضمان حقوق الاقليات الدينية والعرقية، وقد عارض كل ما يخالف هذا، وشدد على التصدي له ومحاربته بالطرق والوسائل الديمقراطية، وبلغة العصر الحديث، لم يشرع لأي طرف أو جهة ما لغة المقاومة من خلال حمل السلاح، وعدّ المقاومة السلمية هي أنجح السبل لنيل السيادة، وقد فضح كل الجرائم التي اقترفها وتستر عليها النظام السابق والعالم ودعا الآخرين للتنديد بها والتشهير بها والاتعاظ بنتائجها الوخيمة، وهو يسعى إلى لتخلص من آثارها الاجتماعية والنفسية بأسرع وقت ممكن وعدم العودة إلى مثلها من جديد، انه يشدد على معاقبة مرتكبيها ويؤيد اجتثاثهم واجتثاث فكرهم الشمولي من جميع مؤسسات الدولة الجديدة.

وتارة أخرى، كان للخطاب الديني هوية ومضامين أخرى تختلف عن الخطاب الذي أسلفنا ذكره، فهو لا ينفك يدعي أن انتماءه للعروبة وللجادة القومية العربية، ويعدها العمق الستراتيجي والحقيقي له. وهذا ناتج عن شعوره واحساسه بالتهميش الوهمي للمرحلة الجديدة، وبالتالي فهو يحتاج هذا العمق كقوة ضاغطة تعيد له التوازن في المعادلة السياسية، يشرع للمقاومة ويؤيد كل راية رفعت هذا الشعار، حتى وأن تسللت من خارج الحدود لغايات واهداف وحسابات خاصة بها، وقد عارض جميع المشاريع السياسية التي تبنتها القوى الوطنية وأعتبرها غير شرعية، وهي بالنتيجة من صنع الاحتلال ولم يقدم مشروعاً بديلاً لها إلا من خلال تبنيه لرؤى غير قابلة للتطبيق على أرض الواقع وهي شبه مستحيلة. لقد أيد كل أشكال العنف وأعتبر بعضها نوعاً من أنواع الجهاد الإسلامي واجبا عينيا أو دفاعا عن أرض الإسلام، لا يؤمن بالديمقراطية وآلياتها الحديثة لأنها في منظوره كفر والحاد، يغض الطرف عن الفترة المظلمة للحكم السابق ويدعو إلى التصالح مع مفرداته، ولا ضير في عودة رموزه للتعايش معاً في الحياة الاجتماعية والسياسية.

انه خطاب يشكك بجميع الحلول الدولية ويعدها خيانة للشعب العراقي، يرفض الانتخابات ويقاطعها بحجج وذرائع واهية منشؤها طروحات تبناها لوحده، يرفع شعار الوحدة الإسلامية بين المذاهب، وهذا الشعار فيه الكثير من التفرد والغرابة عما في الساحة العربية والإسلامية، حيث الإسلام يتمثل بطرف واحد والحاكمية فيها للغالب. لم تشهد الساحة العراقية خطاباً بهذه الشفافية منذ عهود بعيدة، ولا تفسيراً لأبعاد هذا الشعار وأسبابه.

وهناك خطاب آخر انزوى بين برد وجليد الجبال، وغادر الساحة السياسية وعدها خارج حدود وظيفته السماوية واكتفى بالوعظ والإرشاد والنصح وتصحيح وهداية الأفكار التكفيرية التي جاورت اقليمه، وسلّم زمام أمره لمن تزعم قيادة رعيته، وأيد كل ما رسمت وخططت له تلك القيادة "وكان الله يحب المحسنين".

وكلا الخطابين السياسي والديني لم يقدم مشروعاً عراقياً خالصاً يخلو من مصلحة وخصوصية لهذه الجهة او تلك. لذا نرى ان العقلية البربرية التي تدعم الإرهاب أدركت ذلك وحاولت بشتى الوسائل ان تؤثر في الشارع العراقي والعربي من خلال إطلاقها خطاباً دينياً تهاجم فيه كل فكر تنويري منفتح على الاخرين، ويتبنى لغة العنف بأشكاله وفق مبررات وتفسيرات دينية جامدة هاهي احدى تلك الوسائل تقوم على مدار السنة بنقل كل شاردة وواردة لقيادة تلك الجماعات الارهابية، لتسوقها للمشاهد العربي على انها القوى الدينية الحقيقية والوحيدة التي ترفع شعار محاربة الكافرين. كذلك توظيفها للعديد من المحافل السلفية التكفيرية كالذي حصل في بيان لـ(٢٦) شخصية دينية سعودية تستنهض فيه الشباب المسلم العربي وتدعوه فيه الى ما يسمى "بالمقاومة"، وتوظيفها لأشخاص متضررين من قوى التحالف يبررون للشعب العراقي تلك المقاومة، كالقرضاوي وفتواه الأخيرة بمقاومة الاحتلال في العراق وقتل أبنائه من قوات الحرس الوطني والشرطة وكل من يتعامل مع الاحتلال بأية شكل وبأي صورة. فكان لهذا الخطاب البربري الأثر الفعال في الساحة العراقية والعربية. وعلى عكس جميع الخطابات الدينية التي اقتصرت على الساحة العراقية والتي لم تخرج لنا ببرنامج موحد يقف بوجه تلك القوى الظلامية يعالجها ويحد من عملها التخريبي وأثرها السلبي على العملية السياسية في بناء عراق حر ديمقراطي برلماني جديد.

انها أزمة خطاب لن يتبلور الا بعد ان ينزع الجميع عنهم المصلحة الذاتية، ليرتدوا جلباب الوطن والأمة العراقية.